

القوى العراقية المتخوفة من انتخابات أكتوبر تناور لمنع إجرائها

برهم صالح ومصطفى الكاظمي: الانتخابات في موعدها



نكسبها مسبقاً أو نمنع حدوثها

ضمن المشاركة الواسعة، وتعزيز دور الأمم المتحدة في دعم العملية الانتخابية وضرورة المراقبة الأممية للانتخابات بما يساهم في نجاحها. ورغم مختلف تلك التأكيدات تظل الشكوك العميقة تساور العراقيين في إمكانية إحداث التغيير المنشود في العراق من خلال صناديق الاقتراع، حيث تسود قناعة بأن القوى المسكبة بالسلطة والمستفيدة منها سياسياً ومادياً لا يمكن أن تقرب في مكاسيها وبأنها ستستخدم كل ما لديها من وسائل للحفاظ عليها إما عن طريق الانتخابات نفسها، وإما بتعطيل إجرائها إذا استحالت عليها التحكم في نتائجها كما جرت العادة خلال الاستحقاقات الانتخابية السابقة.

إجراء الانتخابات والاعتماد على البطاقة البيومترية ومنح الفرصة للناخبين في اختيار ممثلهم بعيداً عن التزوير والتلاعب والضغوط. كما دعا إلى منح فرص متساوية للمرشحين في المشاركة والترشح، لأن هذه العوامل تمثل ركيزة أساسية لإنجاح الانتخابات والانطلاق نحو الإصلاح المنشود. وجرى خلال اللقاء استعراض الجدول الزمني الخاصة بالانتخابات والتأكيد على ضرورة إجرائها في موعدها المقرر والالتزامات والمتطلبات الخاصة بإجراء انتخابات نزيهة وعادلة. كما تم بحث تكثيف الجهود لاستكمال التسجيل البيومتري للناخبين من أجل

وأن هيئات دولية على رأسها الأمم المتحدة عرضت مساعدتها على إجراء تلك الانتخابات بالمواصفات المطلوبة. واستقبل الرئيس العراقي الأحد الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة في العراق جينين هينيس بلاسغارت وأعضاء المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، ودعا بالمناسبة إلى تأمين إجراء انتخابات نزيهة وعادلة بمختلف مراحل إجرائها وبما يبعد الشكوك والهواجس، التي كانت سبباً في عزوف المواطنين عن المشاركة في مناسبات انتخابية سابقة.

كما أكد برهم صالح على وجود "حاجة ماسة لتوفير بيئة آمنة ومستقرة والأطمئنان على سلامة الإجراءات المطبقة والكتل السياسية والقوى الشعبية لتؤسس لانتخابات مبكرة نزيهة وعادلة، وأن تقوم بواجبها في توفير الظروف والوضع الأمني الضامن للانتخابات". واكتست الانتخابات العراقية المبكرة أهمية نظراً لكونها أقرت بضغوط من الشارع خلال أوسع موجة احتجاجات شهدتها العراق خلال الستين الماضيتين. ورغم ما يحف عادة بالمناسبات الانتخابية العراقية من عوامل جانبية كالنزوح واستخدام المال السياسي للتحكم في النتائج وتجييرها لمصلحة الأحزاب الكبيرة الحاكمة، إلا أن أملاً تراقف بعض دعاة الإصلاح في أن تكون انتخابات أكتوبر القادم مختلفة عن سابقتها وأن تفضي إلى قدر من التغيير، خصوصاً

تعتبر الانتخابات العراقية، واستناداً إلى التجربة العملية المستخلصة في الدورات الأربع السابقة، وسيلة لترسيخ حكم الأحزاب الكبيرة القائمة بقيادة رئيسي العملية السياسية والحفاظ على مكاسبها. وإمكانية خروج الانتخابات المبكرة المقررة لخريف العام الجاري عن هذه القاعدة هو ما يثير مخاوف تلك الأحزاب ويجعلها تسعى لمنع إجرائها بالوسائل السياسية المتاحة أولاً، وربما باستخدام العنف إذا تطلب الأمر ذلك في وقت لاحق.

وقال نائب سابق في البرلمان العراقي إن مناورات الكتل الشيعية لتأجيل الانتخابات بدأت باقتراح موعد لحل البرلمان الحالي قبل فترة زمنية وجيزة جداً من انطلاق الاقتراع في انتخابات أكتوبر متعلقة بالأزمة الصحية والمالية، وهي تعلم جيداً أن ذلك أمر غير دستوري حيث يتوجب دستورياً حل البرلمان قبل شهرين من فتح صناديق الاقتراع لضمان عدم اتخاذ الكتل السياسية الممثلة في مجلس النواب مواقعها فيه وسيلة للتأثير في مجرى الانتخابات.

بغداد - تضمن تأكيد كل من رئيس الجمهورية العراقية برهم صالح والحكومة مصطفى الكاظمي على إجراء الانتخابات البرلمانية المبكرة في موعدها المحدد بالعاشر من شهر أكتوبر القادم، رداً على مساعي تبليغها أحزاب وكتل سياسية شيعية تشكل ما يُعرف بمعسكر الموالات لإيران، لتأجيل الاستحقاق الانتخابي المرتقب أو إلغائه بسبب عدم جاهزيتها لخوضه في أجواء تتميز بحالة من الغضب الشعبي من تلك القوى، التي قادت تجربة الحكم القائمة منذ سنة 2003 بكل ما تخضعت عنه من نتائج سلبية وضعت الدولة العراقية على حافة الفشل. وشدد الرئيس العراقي الأحد على ضرورة الالتزام بالجدول الزمني لإجراء الانتخابات بوصفها مناسبة "مفصلية واستحقاقاً وطنياً"، بينما قال رئيس الوزراء إن الانتخابات ستجرى في موعدها.

أسوأ السيناريوهات استخدام الميليشيات في إرباك الوضع الأمني لخلق أجواء يستحيل معها إجراء الانتخابات البرلمانية

وجاء ذلك في وقت تحدثت فيه مصادر عراقية عن وجود حالة من الوفاق لدى طيف واسع من القوى السياسية الشيعية العراقية، للعمل بكل الطرق المتاحة خلال الفترة الزمنية المتبقية عن الموعد المقرر للانتخابات على تعطيل إجرائها في ذلك الموعد.

وذهب إلى طرح أسوأ السيناريوهات التي قد تلجأ إليها الأحزاب الكبيرة المتخوفة من خسارة مكانتها في السلطة وجميع مكاسبها المحققة من وراء ذلك، وهو استخدام الميليشيات في إرباك الوضع الأمني لخلق أجواء يستحيل معها إجراء الانتخابات البرلمانية. وقال إن تصعيد الميليشيات الأخير ضد الحكومة واستهداف رئيسها بتصريحات تحريضية ومسيئة سواء على لسان قيس الخزعلي قائد ميليشيا عصائب أهل الحق أو عن طريق ميليشيا ربيع الله خلال استعراضها الأخير بالسلاح في شوارع العاصمة بغداد، يحمل مؤشراً على الأجواء الأمنية التي قد تسود البلاد خلال الأشهر المتبقية على انتخابات أكتوبر القادم.

وتقول المصادر إنه باستثناء التيار الصدري الذي يرى زعيمه مقتدى الصدر فرصة في إجراء الانتخابات في موعدها لفرصة الحصول من خلالها على أفضل النتائج نظراً لحفاظه على قاعدته الجماهيرية، في مقابل تراجع جماهيرية كبار خصومه ومنافسيه من داخل العائلة السياسية الشيعية، فإن غالبية الأحزاب الشيعية الأخرى لا ترى مصلحة في الحفاظ على الموعد المذكور، بعد أن وقعت خلال انتفاضة أكتوبر 2019 وما بعدها على مدى نقمة الشارع عليها في مناطق وسط وجنوب العراق، حيث خزّنها البشري الذي أتاح لها في دورات انتخابية سابقة الحصول على غالبية مقاعد البرلمان.

وقال الكاظمي في تغريدة على تويتر "ماضون بعزم في تطبيق برنامج الحكومة، رغم الأصوات النشاز وعمليات التآزم المفتعلة". وأضاف "هذا الجو السلبى الذي يراد له أن ينتشر ويتعمد، إنما يستهدف آمال العراقيين بعد أفضل، مؤكداً قوله "الانتخابات في موعدها بإذن الله.. ولا تراجع عن مشروع بناء الدولة". وفي تعليقه على استعراض ميليشيا ربيع الله وما تضمنه من تجاوز على القانون ومن إساءات لرموز الدولة، قال رئيس الوزراء إن الهدف مما قامت به الميليشيا التي تقول المصادر إنها تابعة لكتائب حزب الله العراقي المرتبط بالحرس الثوري الإيراني "هو إرباك الوضع أو تصفية خلافات مع رئيس الوزراء وليس مع أطراف أخرى". وعن الانتخابات القادمة قال الكاظمي إن المطلوب من الحكومة "الاتفاق مع

احتجاجات ذي قار تستعصي على جهود تهدئتها

وفي 19 مارس الجاري أقام عبد الغني الأسدي محافظ ذي قار موسى من منصبه بدعوى سوء الإدارة، وعين مكانه عماد الركابي الذي استقال الأسبوع الماضي إثر احتجاجات طالبت بذلك. ويتقسم القضاء إلى فريقين، الأول مؤيد لموسى ويعتبره شخصاً نزيهاً ويتهم الركابي بأن له "انتماءات حزبية ستمنعه من خدمة المواطنين"، والثاني مؤيد للأخير الذي ينفي ذلك الاتهام. وتعد محافظة ذي قار إحدى البؤر

وكالة الأناضول أن قرار الإقالة جاء إثر تواصل الاحتجاجات في الرفاعي للأسبوع الثاني على التوالي، بسبب إقالة قائم مقام القضاء كاظم موسى وإغلاق المحتجين طرقاً رئيسية لعدة أيام، دون أن يستطيع الأمن إعادة فتحها. وأغلقت محتجون مطالبون بالتراجع عن قرار إقالة موسى عدداً من الطرق الرئيسية والمؤسسات الحكومية، من بينها مقر البلدية ومبنى القائم مقامية في المدينة منذ أيام.

بغداد - أدى تواصل الاحتجاجات في محافظة ذي قار بجنوب العراق للأسبوع الثاني على التوالي، إلى تغيير في قيادة الشرطة بالمحافظة لفشل الجهاز في تهدئة الأوضاع بالمحافظة التي تحولت إلى مركز رئيسي للاحتجاجات الشعبية. وأفاد مصدر أمني عراقي الأحد بأن قيادة شرطة ذي قار قررت إقالة قائد شرطة قضاء الرفاعي شاكور هويدي وتعيين العقيد عصام الزامل خلفاً له. وأوضح المصدر الذي نقلت عنه

النشظة للاحتجاجات الشعبية حيث يقطنها أكثر من مليوني شخص، ويحتج وتردي الخدمات وضعف فرص العمل. وتبلغ نسبة البطالة في العراق الغني بنصف في المئة، وفق أحدث إحصاء لوزارة التخطيط. بينما يجعل استشراف الفساد على أوسع نطاق في مؤسسات الدولة، العراق ضمن قائمة الدول الأكثر فساداً في العالم.

الكويت تستكمل استعداد أرسيفها من العراق

الكويت - تسلمت الكويت من العراق الأحد ثمانية أطنان من الأرشيف والملفات والملكات العائدة لمؤسسات كويتية مختلفة كانت قد وضعت القوات العراقية يدها عليها خلال غزو سنة 1990. وهذه ثالث شحنة من أرشيف الكويت تجري استعادتها من العراق منذ 2019، حسبما أعلن مسؤولان كويتي وعراقي بعد توقيع محضر التسليم في معهد سعود الناصر الدبلوماسي. وقال مساعد وزير الخارجية الكويتي لشؤون المنظمات ناصر الهين إن الشحنة تتضمن "أرشيف كل من جامعة الكويت ووزارة الإعلام وكثير من الجهات الأخرى، بالإضافة إلى بعض الأجهزة الخاصة بوزارة الإعلام". وأضاف أن "الكويت ترحب بجهود استكمال تسليم الأرشيف وتنطلق إلى المزيد من التعاون" مع الجانب العراقي، مضيفاً "هناك خطوات إضافية قريبة للوصول إلى تسليم الأرشيف بالكامل". ومن جهته لفت وكيل وزارة الخارجية العراقية للشؤون القانونية قحطان الجنباني إلى أن الجانب الكويتي أرسل في وقت سابق كتشوفات بالمفقودات الكويتية "وبناء على ذلك يتم التسليم".

نواب كويتيون يعتزمون منع الحكومة من أداء القسم أمام البرلمان

وتسعى الحكومة جاهدة في الوقت الحالي للتغلب على أسوأ أزمة سيولة تواجهها الكويت الغنية بالنفط وعضو منظمة أوبك من خلال إقرار قانون يسمح لها بالاستدانة من الأسواق العالمية وهو الأمر الذي يعارضه مجلس الأمة.

لا تهدئة وشيكة بين الحكومة والبرلمان في ظل الأجواء المشحونة بسبب إسقاط القضاء لعضوية نائب في البرلمان

وأعيد في بداية الشهر الجاري تشكيل الحكومة التي أذت اليمين أمام أمير البلاد الشيخ نواف الأحمد، لكن علاقة السلطتين لا تبدو بصدد السير نحو الانفراج خصوصاً بعد إسقاط عضوية الداهوم الذي ما يزال يرفض الاعتراف بقرار المحكمة الدستورية، معتبراً أن عضويته في البرلمان مازال قائمة، فيما يلجأ النواب المناهرون له إلى مزيد من الضغط على الحكومة كونه فعل غير مباشر على قرار القضاء.

وثلاثين نائباً من مجموع نواب البرلمان البالغ خمسين نائباً. وجاء في البيان "انتصاراً للإرادة الشعبية، واحتراماً ل دستور 1962 وموادها، واستناداً لمواقف رجال الدولة أعضاء مجلس الأمة في 1964 الذين سطوروا صفحات مضيئة بتاريخ بلدنا الكويت، نلتزم بمقاطعتنا لجلسة قسم الحكومة كاملة، وعدم تمكينها نهائياً من القسم والتي أعلن عنها 32 نائباً حتى الآن، داعين الشعب الكويتي لمراقبة المواقف ومحاسبة المقصرين".

ومنذ انتخاب البرلمان في الكويت وحصول المعارضة على عدد كبير من مقاعده مضت علاقته بالحكومة من أزمة إلى أخرى حتى أن استجواباً قدمه عدد من النواب لرئيس الوزراء أفضى في يناير الماضي إلى استقالة الحكومة بعد أقل من شهر على تشكيلها. ويتمتع برلمان الكويت بسلطات واسعة حيث يمكن للنواب عرقلة التشريعات واستجواب رئيس الوزراء وأعضاء حكومتهم. وفي كثير من الأحيان تؤدي المواجهة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية إلى أزمات سياسية تنتج عنها تغييرات حكومية أو إقالة الحكومة وحل البرلمان، الأمر الذي أعاق جهود الإصلاح الاقتصادي على مدى عقود.

ينص على مقاطعة جلسة الثلاثاء بهدف عدم تمكين الحكومة من أداء القسم، ليلعب بذلك عدد النواب المقاطعين اثنين



وفائق نادر وتأزم مستمر

واجتمع الأحد أربعة وعشرون نائباً في مكتب النائب المسقطه عضويته من قبل المحكمة الدستورية ووقعوا بياناً

الكويت - ما تزال الحكومة الكويتية المشكلتة حديثاً برئاسة الشيخ صباح الخالد الحمد الصباح تواجه صعوبات في الوصول إلى حالة التهدئة المنشودة مع البرلمان حتى تتمكن من الشروع في العمل على الملفات المعقدة التي تنتظرها وعلى رأسها ملف الأزمة الصحية الناتجة عن جائحة كورونا، إضافة إلى ملف الأزمة المالية والاقتصادية ذات العلاقة بالجائحة من جهة، وبتذبذب أسعار النفط من جهة ثانية.

ولوح نواب في مجلس الأمة (البرلمان) بتعطيل أداء حكومة الشيخ صباح الخالد للقسم أمام المجلس المقرر لجلسة الثلاثاء بسبب ما اعتبروه عدم التزامها بالاستجابة للمطالب الشعبية في ما طرحه من برامج وقوانين، بينما تلوح في خلفية المشهد قضية إبطال المحكمة الدستورية لعضوية بدر الداهوم في البرلمان والذي بدأ كإحدى أبرز وجوه المعارضة منذ فوزه بمقعد نيابي في انتخابات ديسمبر الماضي.

وقد ساهم في تصعيد غضب النواب المساندين للداهوم رفض رئاسة مجلس الأمة التصويت على إبطال عضويته من قبل النواب والاعتفاء باعتبار قرار المحكمة نافذاً بشكل ذات، مثلما أعلن ذلك رئيس البرلمان مرزوق الغانم.